المآزق الداخلية في السعودية والاستجابات الإقليمية للانتفاضات العربية

مضاوي الرشيد

ملخّص

ينظُر هذا الفصل إلى استجابات العربية السعودية للانتفاضات العربية بين عامي ٢٠١١ ـ ٢٠١٢ على أنها قد فَرضتها معضلات المملكة الداخلية، السياسية والاجتماعية. والقيادة السعودية شديدة الاهتمام بالحفاظ على الوضع الراهن، وقد استخدمت لذلك خِططاً (استراتيجيات) شتى إزاء توسّع الانتفاضات. ففي الداخل، كانت المكافآت الاقتصادية، وما يرافقها من خطاب ديني متجدّد حول طاعة الحكام، الإجراءات الأمنية الشديدة، التي ضمنت إسكات الاحتجاج، في الأقل بين الأغلبية السنّية. ولكن هذه الإجراءات أخفقت في احتواء الاحتجاج الشيعي في الإقليم الشرقي. وفي الخارج نشر النظام ثلاث خطط: احتواء الانتفاضات في تونس ومصر وليبيا؛ مواجهة الثورة في البحرين واليمن؛ ودعم الثورة في سورية. ويبحث هذا الفصل في العلاقات بين معضلات السعودية الداخلية وبين الاستجابات المختلطة تجاه الانتفاضات العربية.

تبقى العربية السعودية دولة سلطوية بلا مؤسسات سياسية مشاكسة، أو ديمقراطية. فمعضلاتها الداخلية، السياسية والاجتماعية، هي التي فرضت استجاباتها إلى الانتفاضات العربية في عامي ٢٠١٠ ـ ٢٠١٢. وخلافاً لغيرها من الملكيات في المنطقة، لم تدخل القيادة السعودية في إصلاح سياسي جاد أو تشجّع نقاشاً مفتوحاً حول الانتفاضات[1]. بل على النقيض من ذلك، فرضت قيوداً

(١) بعد أن اكتسبت المظاهرات زَخماً، قدّمت كُلٌ من الأردن والمغرب إصلاحات سياسيّة تَحَسُّباً لحدوث تداعيات متكرّرة. وقد برهنت إصلاحات المغرب على أنها أكثر تقدّماً مما جرى في الأردن. وفي الخليج، وَعَدَت قطر بإجراء انتخابات وطنية بحلول عام ٢٠١٣، كما أطلقت عُمان حملة ضد الفساد. انظر: Paul Silverstein, «Weighing Morocco's New Constitution,» *Merip Online Report* (5 July 2011), <http://www.merip.org/mero/mero070511>; Curtis =

شديدةً على حرية التعبير والاجتماع، كما بدأت موجة جديدة من التّخويف[٢]. ويمكن الجدل حول شدة اهتمام السعودية بالحفاظ على الوضع القائم. فعندما امتدّت الثورات من شمال أفريقيا إلى شبه الجزيرة العربية، التجأ الحكام السعوديون إلى خطط متراكبة. ففي الداخل كان ثمة مكافآت اقتصادية، يصاحبها خطاب ديني متجدد حول طاعة أولي الأمر تلحقُه إجراءات أمنية قاسية، مما ضمن إسكات الاحتجاج؛ في الأقل بين الأغلبية السنّية. لكن هذه الإجراءات فشِلت في احتواء احتجاج الشيعة في المنطقة الشرقية[٣].

وخلال عامي ٢٠١١ ـ ٢٠١٢، يبدو أن النظام السعودي قد دخل طوراً جديداً من المواجهة مع الأقلية الشيعية في المنطقة الشرقية بينما تُخمد بحذر تحركاً واطئ المستوى بين الأغلبيّة السنّية. وكانت أول مواجهة عنيفة مع الشيعة، أدّت، أثناء كتابة هذا الفصل، إلى قيام قوات الأمنية السعودية بقتل ستة عشر شاباً من شباب الشيعة النشطاء بعد تظاهرات انطلقت في القطيف والعواميّة، ما استدعى اهتمام الإعلام والتحليلات العلمية لأسباب واضحة، أكثرها أهمية هو اقتراب المنطقة من البحرين ووجود أكبر الحقول النفطية في تلك المنطقة. لكن التحرّكات في مناطق السنّة بقيت على مستوى واطئ وفشلت في جذب اهتمام أي تقارير مهمّة، لمحض أنها كانت لا تزال محدودة في مداها، وحجمها، ومطالبها.

وفي خارج المملكة، استخدم النظام ثلاث خطط (استراتيجيّات)؛ احتواء الثورات في تونس ومصر وليبيا؛ ثورة مواجهة في البحرين واليمن؛ ودعم للثورة في سورية[٤]. ويتناول هذا الفصل

= Rayan, «Reform Retreats Amid Jordan's Political Storms,» *Merip Online Report* (10 June 2011), <http://www.merip.org/mero/mero0061005>; Christian Coates Ulrichsen, «Qatar and the Arab Spring,» Open Democracy, 12 April 2011, <https://www.opendemocracy.net/kristian-coates-ulrichsen/qatar-and-arab-spring>, and David Roberts, «The Arab World Unlikely Leader: Embracing Qatar's Expanding Role in the Region,» Project on Middle East Democracy (13 March 2012), <http://pomed.org/wp-content/uploads/2012/03/POMED-Policy-Brief_Roberts.pdf>.

(٢) Amnesty International, *Annual Report: Saudi Arabia 2011* (London: Amnesty International, 2011).

بين عامي ٢٠١١ ـ ٢٠١٢ قامت قوات الأمن بإطلاق النار على عدد من الناشطين الشيعة. وكان التبليغ عن آخر قتيل يوم ١١ شباط/فبراير ٢٠١٢. انظر: «New Clashes in Saudi Arabia Leave «Protester» Dead,» BBC (11 February 2012), <http://www.bbc.co.uk/news/world-middle east-16995286>.

(٣) Madawi Al-Rasheed, «No Saudi Spring: Anatomy of a Failed Revolution,» *Boston Review* (March-April 2012), and Toby Matthiesen, «A «Saudi Spring?»: The Shia Protest Movement in the Eastern Province 2011-2012,» *Middle East Journal*, vol. 66, no.4 (2012), pp. 628-659.

(٤) مع أن هذا الفصل يعتمد على تحليل الموقف الرسمي للسعودية تجاه الانتفاضات العربية، يبقى مجال غير رسمي، لا يُعرفُ عنه الكثير، حيث تكون العربية السعودية فاعلةً، وبخاصّة في رعايتها وحمايتها الفاعلين العرب غير الحكوميين. وإذ يكون ممكناً الدخول إلى علاقات بين دولة ودولة في المجال العام، تكون العلاقات بين الفاعلين في دولة ولا دولة أو مع الفاعلين مرحليّاً، أو بين الفاعلين أنفسهم في لا دولة، أكثر ضبابية. يقتصر هذا الفصل على معالجة الاستجابات السعودية الرسمية الموثّقة نحو الانتفاضات العربية. ولن نتناول الإشاعات والادّعاءات في النوع الثاني من العلاقات الإقليمية، مثل ما بين النظام السعودي والفاعلين في اللادولة، مثل الأحزاب السياسية القديمة والناشئة حديثاً، والحلقات السابقة للأنظمة العربية (كما في مصر مثلاً) أو مع منظمات المجتمع المدني (مثل الجماعات العلمانية والسّلَفيّة العاملة في العربية السعودية)، أو مع تسليح ثوّار في الاقتتال المستمر في الانتفاضة السورية. كذلك فإن هذا الفصل لن =

العلاقات بين المعضلات الداخلية في السعودية وبين الاستجابات المختلطة تجاه الانتفاضات العربية.

أولاً: الثورات، والحركيّات الداخلية والفاعلون الإقليميون

يعرّف سدني تارو الثورات عملاً جماعياً خصامياً يرقى إلى تحدّي النخبة، أو السلطات، أو غيرها من الجماعات السياسية أو الاجتماعية أو الدينية. وهي تنطوي في الأغلب على صِدام بين الناس والعمليات البنيوية(٥). ويلخّص جَاك غولدستون الشروط الضرورية لنجاح مثل ذلك العمل:

لكي تنجح الثورة، يجب توافر عدد من العوامل معاً. يجب أن تبدو الحكومة غير عادلة بدرجة لا يمكن إصلاحها، أو عاجزة إلى درجة بحيث ينظر إليها عموماً على أنها خطر يتهدد مستقبل البلاد؛ والنُخَب (وبين العسكر بخاصة) يجب إبعادها عن الدولة بحيث لا يعود بإمكانها الدفاع عنها؛ وقسمٌ عريضُ القاعدة من السكان.. يجب تحشيده؛ والقوات الدولية يجب إمّا أن ترفض التدخل لحماية الحكومة، وإمّا أن ترغمها على عدم استعمال القوة المفرطة لحماية نفسها(٦).

لكن غولدستون لا يتطرق إلى الفاعلين الإقليميين، الذين خلال الثورة قد يقومون بدور وكلاء للقوى الدولية. وكان هذا شديد الوضوح في الانتفاضات العربية خلال عام ٢٠١١ بحيث لا يمكن تجاهل أهميته. والواقع أن الدول الإقليمية الوكيلة عن القوى الدولية (العربية السعودية، قطر، الإمارات العربية المتحدة)، والقوى المحلية في علاقات خصومة مع القوى الدولية الرئيسة (إيران)، والقوى الإقليمية المستقلة نسبياً (تركيا) قد قامت بأدوار مهمة في الأحداث التي عصفت بالمنطقة العربية. فدول مثل العربية السعودية وقطر وإيران وتركيا ـ الأكثر احتمالاً أن تتأثر بالثورة في الأقطار المجاورة ـ كانت من الفاعلين الجادّين.

ولدى القوى الإقليمية الكثير مما تخسره في مثل هذا الوضع؛ فالقرب الجغرافي، والعلاقات الاقتصادية، واحتمال الانهيار المتلاحق، وفقدان التأثير في الحلفاء الإقليميين، والمنافسة مع القوى المجاورة، والطموحات نحو زعامة إقليمية، وعبء اللاجئين والمنفيّين، وفقدان السيطرة على

= يتناول العلاقات المرحلية بين الجماعات السعودية خارج نطاق الدولة وغيرها من المنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية، مثل الجماعات الخيرية المستقلّة، والمراكز الدينية، والتبرعات، ودعم الإعلام. وللمزيد عن العلاقات المرحلية، انظر: Madawi Al-Rasheed, «Localizing the Transnational and Transnationalizing the Local,» in: Madawi Al-Rasheed, ed., *Transnational Connections and the Arab Gulf* (London: Routledge, 2005), pp. 1-18.

حول الاتصالات السعودية، انظر: Madawi Al-Rasheed, ed., *Kingdom without Borders: Saudi Arabia's Political, Religious and Media Frontiers* (London: Hurst, 2008).

(٥) Sidney Tarrow, *Power in Movement: Social Movements and Contentious Politics* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1998), p. 1.

(٦) Jack A. Glodstone, «Understanding the Revolution of 2011,» *Foreign Affairs*, vol. 90, no. 3 (2011), pp. 8-16, at 9.

الحدود، وتهريب الأسلحة، والتغلغل العسكري خلال الانتفاضات المسلحة هي بعض المخاوف التي قد تدفع القوى الإقليمية للعمل من أجل مصلحتها الوطنية في مثل هذا الوقت.

يتناول هذا الفصل استجابات العربية السعودية، وردود فعلها وتدخّلاتها أثناء الانتفاضات العربية التي فاجأت القيادة. فكل من تركيا[7] وإيران[8] وقطر[9] لم تتوقع أن تتأثر مباشرة، لكن العربية السعودية كانت لديها أسباب داخلية لتخشى «عدوى» الربيع العربي، وبخاصة بعد الاحتجاجات التي بدأت في البحرين في شباط/فبراير ٢٠١١[10]. وقد سيّر الشيعة تظاهرات في المنطقة الشرقية، وطالبوا بالمساواة، ووقفوا متضامنين مع أبناء طائفتهم الدينية في البحرين.

لقد استدعت هذه «الثورة» المحلية تحليلاً أكاديمياً ولكنها لن تكون موضع بحث كامل في هذا الفصل[11]. ويكفي القول إنه خلافاً للتوقّعات أن الثورة الشيعية سوف تمتد إلى مناطق الأغلبية السنّية فإنها لم تفعل ذلك. والواقع أن بوسع المرء القول إن الانتفاضات الشيعية في المنطقة الشرقية كانت ذات فائدة للنظام في كونها هدّأت الأغلبية السنّية المتهيّجة، لأن النظام ركّز على هذه الثورة وربطها بمؤامرة إيرانية. والواقع أن النظام كانت له مصلحة كبرى في ترك الثورة الشيعية تستمر طالما بقيت محصورة ومُحتواة في مناطق محدّدة في اثنتين من المدن الشيعية: القطيف والعوامية. وخلافاً لجميع التوقّعات، كان التمرّد الشيعي في خدمة مصالح النظام في أن الأغلبيّة السنّية بدأت في دعم النظام ضد أقلّية لم تكن تشعر معها بتعاطف أو دعم. وقد لعب النظام على حكايات شرعية فارغة مؤدّاها أنه هو حامي مصالح السنّة ضد مؤامرة إيرانية شيعية كانت تتفتّح في البحرين والقطيف. وقد

(٧) يبدو أن تركيا بلد ديمقراطي مستقر مزدهر، فيه دستور ومؤسسات. كان شاغلها الوحيد إلى الآن هو القضية الكردية، التي تشكّل إضافة إلى الإضطرابات على الحدود الكردية العراقية، خطراً قد يأتيها من جانب سوريا. انظر: «Turkey and Syria: One Problem with a Neighbour,» *The Economist* (20 August 2011).

(٨) حدثت ثورة إيران عام ١٩٧٩ ولا يحتمل ظهور موجة ثانية. وأطلقت «حركة الخُضر» تظاهرات صاخبة عام ٢٠٠٩، ويحتمل أن تكرّر ذلك في المستقبل. ولكن في رأي كثير من المحلّلين، هذه الحركة دافع تصحيحي من داخل الإطار الثوري الإسلامي الذي يسود السياسة الإيرانية. واهتمام «حركة الخُضر» بحقوق الإنسان، والشفافية، وتحديد سلطة المرشد الأعلى تُفهم على أنها انشقاق بعد ـ إسلامي في داخل المذهب الإسلامي الإيراني الذي يسعى إلى حريّات أوسع وإلى ضغط أقل في الدين والسياسة. يعرض آصف بيات تحليلاً يختلف قليلاً عن المرحلة بعد الإسلامية في إيران المعاصرة. انظر: Asef Bayat, *Making Islam Democratic: Social Movements and the Post Islamist's Turn* (Stanford, CA: Stanford University Press, 2007).

وفقاً لحميد دباشي، إن «حركة الخُضر» تدار من أجندة إيرانية، لمزيد من التفاصيل، انظر: Hamid Dabashi, *Iran, the Green Movement and the USA: The Fox and the Paradox* (London Zed Books, 2010).

(٩) حالياً قطر محصّنة ضد التداعيات المتكرّرة كما في الانتفاضات العربية. فقد قامت بدور كبير على مستوى الإعلام وعلى مستوى المنابر الدولية لدعم الإخوان المسلمين بديلاً للسلطويّات العلمانية العربية. وقد وعد الأمير بانتخابات وطنيّة بحلول عام ٢٠١٣. انظر: Steven Wright, «Qatar,» in: Christopher Davidson, ed., *Power and Politics in the Persian Gulf Monarchies* (London: Hurst, 2012), pp. 113-133.

(١٠) Gregory Gause, III, *Saudi Arabia in the New Middle East,* Council Special Report; Book 63 (New York: Council on Foreign Relations, 2011).

(١١) أحد أهم التحليلات بقلم: Matthiesen, «A «Saudi Spring?»: The Shia Protest Movement in the Eastern Province 2011-2012,» pp. 628-659.

دعمت الدوائر السلفية، وحتى المنابت التحررية السعودية النظام في عملياته الأمنية في المنطقة الشرقية، فبرز النظام منتصراً، حامياً للملكية السنّية التقيّة.

تداعى سنّة السعودية إلى القيام بتظاهرات يوم ١١ آذار/مارس، ودعوه «يوم الغضب»؛ ومع أن ذلك لم يأتِ بنتيجة[١٢]، إلا أن العربية السعودية شهدت من التظاهرات والتحشيدات أكثر مما عرفته منذ احتجاجات العمال في عقد ١٩٥٠. فالهياج والجدل والمناقضات زادت من مخاوف النظام من احتجاجات في المستقبل. والقيادة الوَجِلة، التي طالما كانت تدعو إلى الاستقرار والأمن، سارعت في الحيلولة دون حدوث ثورة شاملة، ولو أن ذلك لم يكن في حدود الاحتمال.

ثانياً: التحدّيات الداخلية في السعودية

قُبيل انطلاق الانتفاضات العربية، كانت السعودية تفتقر إلى إمكانات التنظيم الشبابي والنسائي والحركات العمّالية، ولو أنها كانت تمتلك خزيناً من الشباب يعادل ما لدى أقطار عربية أخرى. المجتمع المدني مُحاصَر، والأحزاب السياسية ممنوعة. والأكثر أهمية من ذلك، أن السعودية تفتقر إلى ما يدعوه تشارلز تريب باسم «الجماهير» - أي تداخل جماعات، اتجاهات مذاهب فكرية، طبقات، طوائف لهم رؤى مشتركة ورغبة في التغيير - بينما هم على الرغم من ذلك يعانون المشاكل الاقتصادية، والفساد والمحسوبية والقمع السائد في أجزاء أخرى من الوطن العربي. لكن هذه الأسباب للاحتجاج لم تكن كافية للإسراع في تكوين «جماهير» وما يتبعها من ثورة ذات قاعدة عريضة. كانت الجماهير السعودية مجزّأة كنتيجة للطائفية (فاصل السنّة ـ الشيعة، فاصل الرجال ـ النساء، الخلافات القبلية والإقليمية، إلى جانب التراتبيّة الطبقيّة).

تختلف بنية النظام السعودي كثيراً عن بنية السلطوية العربية العلمانية. **أولاً**، سمحت مواردها النفطية لها أن تمتص الصعوبة الاقتصادية بينما لم يكن ذلك بمقدور الجمهوريات العربية. وثانياً، لا يمكن مقارنة تجربة السعودية في العصيان المدني والاحتجاج السلمي مع ما يوجد في أماكن مثل تونس ومصر. ومع أنه كانت هناك حركات احتجاج في عقد ١٩٥٠ وعقد ١٩٦٠ مما كان انعكاساً بالدرجة الأولى لمستوردات مذاهب فكرية عربية مثل مناهضة الاستعمار، والعروبة، والشيوعية[١٣]، فإن المعارضة السعودية الوحيدة النابعة من الداخل قد جاءت من الإسلاميين المحاربين، مثل ثورة الإخوان المسلمين عام ١٩٢٧[١٤]، وحركة

---

(١٢) Madawi Al-Rasheed, «Arabie Saoudite: Demain, la tempete?,» *Politique internationale*, no. 132 (Summer 2011), pp. 199-222.

(١٣) Robert Vitalis, *America's Kingdom: Mythmaking on the Saudi Oil Frontier* (Stanford, CA: Stanford University Press, 2007).

(١٤) حول تمرّد الإخوان عام ١٩٢٧، انظر: John Habib, *Ibn Saud's Warriors of Islam: The Ikhwan of Najd and their Role in the Creation of the Saudi Kingdom, 1910-1930* (Leyden: Brill, 1987).

«جُهيمان» عام ١٩٧٩[١٥] والعنف الجهادي عام ٢٠٠٣[١٦]، والانتفاضات السلمية في تونس ومصر عرضت خطط تحشيد مختلفة، سبق أن جرّبتها الأقلية الشيعية في المنطقة الشرقية في أوائل عقد ١٩٨٠ لكنها فشلت[١٧]. فالاحتجاجات الشيعية، بما في ذلك تحشيدات آذار/مارس ٢٠١١، قد أُخمِدت لأنها كانت تعكس شكاوى ومطالب الشيعة بدلاً من أن تولّد عملاً جماعياً على مستوى البلاد مما يحدّد معنى الثورات. وقد بقيت المناطق السنّية على إخلاصها على الرغم من شكاواهم الاقتصادية والسياسية، إلى جانب تظاهرات صغيرة على مستوى محدود، تتركّز على مطالب محدّدة.

على الرغم من ارتفاع أسعار النفط عام ٢٠٠٣، واجهت القيادة السعودية تحدّيات داخلية واضحة؛ فالتوتّرات، على مستوى القيادة والمجتمع معاً، قد تفاقمت بفعل الاضطرابات في المنطقة العربية الأوسع، حتى بعدم وجود احتمال لثورة وشيكة الوقوع. فالعربية السعودية، مثل كثير من القيادات في المنطقة، كانت تواجه الأزمة بقيادة عجوز هامدة. فالملك وولي العهد ووزير الداخلية كلهم لديهم مشاكل صحية، يسافرون بسببها إلى الخارج بانتظام طلباً للعلاج. فقبل مغادرته إلى نيويورك، عيّن الملك عبد الله إبنه مُتعب قائداً عاماً للحرس الوطني، وهو منصب كان يشغله هو نفسه منذ ١٩٦٢[١٨].

كان ولي العهد سلطان يُعاني من السرطان منذ عام ٢٠٠٤، ويتلقى علاجاً ويقضي فترات نقاهة في الخارج. وكان عدد من كبار الأمراء يزورونه بانتظام في المغرب لمقابلته، لكن الإعلام السعودي يصوّر ذلك على أنه إجراء اعتيادي . رفّع سلطان ابنه خالد في وزارة الدفاع، عندما توفّي سلطان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ أصبح خالد نائباً لوزير الدفاع، كما أصبح الأمير نايف وزير الداخلية وليّاً للعهد، مع الاحتفاظ بوزارة الداخلية، فاكتسب بذلك قوّات مضاعفة في مجلس الوزراء. لوزارة الداخلية سلطات واسعة، إذ تسيطر على الأمور الدينية والقضائية والأمنية داخل العربية السعودية. لكن نايف هو الآخر لديه مشاكل صحية، غادر بسببها في آذار/مارس ٢٠١٢ إلى الخارج طلباً للعلاج. وبعد وفاة سلطان، أمير الرياض، أصبح الأمير سلمان وزيراً للدفاع، وابنه سطّام أميراً للرياض.

---

(١٥) حول تمرد حركة «جُهيمان» في مكة، انظر: Thomas Hagghammer and Stephane Lacroix, «Projectionist Islamism in Saudi Arabia: The Story of Juhayman al-Utaybi Revisited,» *International Journal of Middle East Studies*, vol. 93, no. 1 (2007), pp. 103-122.

(١٦) حول الاتجاه الجهادي بعد ٩/١١، انظر: Madawi Al-Rasheed, *Contesting the Saudi State: Islamic Voices from a New Generation* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2007), pp. 134-174.

(١٧) حول الانتفاضة الشيعية في السعودية عام ١٩٧٩، انظر: Fuad Ibrahim, *The Shi'is of Saudi Arabia* (London: Saqi Books, 2006).

(١٨) Eleanor Gillespie, ed., «Politics, Succession and Risk in Saudi Arabia,» *Gulf States Newsletter*, Special Report (January 2010).

في عام ٢٠٠٧ أسس الملك عبد الله «لجنة الولاء» لمعالجة قضايا التعاقب على الحكم، لكنها لم تنشط خلال عامي ٢٠١١ ـ ٢٠١٢، عندما كان الملك وولي العهد مريضَين[١٩]. وهي لم تجتمع حتى لمناقشة وظيفة ولي العهد عندما توفّي سلطان. ولم يَزِد عبد الله عن إصدار تعيينات جديدة في «لجنة الولاء» منهم اثنان من شباب الأمراء، متجاهلاً دور اللجنة النظري في حالة وفاة مفاجئة أو مرض طويل للملك أو وليّ العهد. وعند وفاة عبد الله، سيقوم ابن نايف، محمد (وزير الداخلية حالياً) وسلمان، ولي العهد في زمن كتابة هذا الفصل، بتعزيز سيطرتهما، دون شك، على مراكز الحكومة الرئيسة، بينما يقوم أقاربهما الأصغر بالاستمرار في مناصب صغرى مثل التربية والسياحة والرياضة والثقافة والتراث. والأمراء الكبار، وجميعهم في الثمانينيات من العمر، قد جهّزوا أبناءهم ليخلفوهم في المناصب.

في زمن كتابة هذا الفصل في حزيران/يونيو ٢٠١٣، كان ابن الملك، متعب بن عبد الله (القائد العام للحرس الوطني السعودي) قد رُفّع إلى مرتبة وزير. وأُبعدَ وزير الدفاع خالد بن نايف ليصبح وزيراً للداخلية، وسعود بن نايف ليصبح أميراً للمنطقة الشرقية. وهذه التغييرات في المناصب التي أعقبت وفاة كل من سلطان ونايف قد استثنت طلال بن عبد العزيز، المعروف بسياسته المنشقة ومناداته بالملكية الدستورية[٢٠]. استقال طلال من «لجنة الولاء» بعدما صار نايف وليّاً للعهد وبدأ بعقد مقابلات مع وسائل الإعلام العربية والأجنبية، يلحّ على الملك فيها تبنّي جدول أعمال إصلاحي، وانتخابات وطنية، وحكومة أكثر تمثيلاً للشعب[٢١]. وقد صرّح بأن العربية السعودية معرّضة لحمّى الانتفاضة التي تجتاح المنطقة. وقال إنه يبقى مُلتزماً بولائه لأخيه عبد الله، ولكن بعد وفاة الملك قد يقوم ثانية بزيارة موقعه، ما يفيد بأنه لا يشعر بالتزام لتقديم الولاء إلى نايف، ولي العهد الحالي، والأصغر من طلال. ومنذ وفاة نايف، لم يكرّر طلال تهديداته المبطّنة.

لمدة طويلة، كان طلال يبدو قَلِقاً، ويقي يحذّر من الانشقاق والفوضى إذا استمرت السياسة الراهنة في استثناء المجتمع وأمراء آخرين من عملية صنع القرار. واحتجاجاته في وسائل الإعلام تبقى هامشية، لأنه لا يمتلك قاعدة قوة حقيقية ليتحدّى نايف، عندما كان هذا على قيد الحياة، أو ابن نايف الذي أصبح وزيراً للداخلية. كان طلال ينتقد نايف في وسائل الإعلام من دون ذكر اسمه. ويبقى ابن طلال، الوليد، قوة مالية مهمة يستطيع إحداث تأثير كبير في سوق الأسهم المحلية. ففي أثناء الاضطرابات في مصر وإغلاق سوق الأسهم فيها، قيل إنه قام بضخ أموال منعت انهيار

(١٩) حول «لجنة الولاء»، انظر: Madawi Al-Rasheed, *A History of Saudi Arabia*, 2nd ed. (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2010), pp. 257-261.

(٢٠) في عقد ١٩٦٠ عرف عن طلال اشتراكه بحركة الأمراء. لمزيد من التفاصيل، انظر: المصدر نفسه، ص ١٠٢ ـ ١١٠.

(٢١) Asma Alsharif, «Senior Saudi Prince Resigns from Allegiance Council,» Reuters, 16 November 2011, <http://www.reuters.com/article/2011/11/16/us-Saudi-Prince-idUSTRE7AF1XP 20111116>.

استثمارات العقار فيها[٢٢]. وقناته الإخبارية العربية الجديدة، العرب، تقرّر لها أن تبدأ البث من البحرين في عام ٢٠١٤. ومع أن المؤمل لها أن تكون بديلاً من «العربية» و«الجزيرة» يحتمل ألّا تشكّل قناة «العرب» سوى قوة ناعمة في المسابقة المستقبلية نحو الزعامة. ولكن ليس من المحتمل أن يقوم الوليد أو والده طلال بدور سياسي بارز بعد وفاة عبد الله. ويبقى طلال أميراً كبيراً مترفّعاً تواصل تغريداته وصفحته الإلكترونية في تغذية الإشاعات حول الصراع داخل الأسرة الحاكمة حول المناصب العليا[٢٣].

وتبقى الشِللّيّة تحدياً خطيراً، ويحتمل أن تتفاقم. انطلقت الانتفاضات العربية عندما كان الأمراء السعوديون يعبّرون عن مشاعر متضاربة حول مستقبل البلاد. توجد الآن مراكز قوة متعدّدة داخل الجماعة الحاكمة، لكن فِئتَين يمكن تحديدهما هما في تنافس حالياً: واحدة يُعتقد أنها بزعامة عبد الله؛ والثانية بزعامة خلفاء نايف؛ وتتكون كل فئة من حلقة واسعة من الأمراء الكبار والصغار. وعبد الله، الذي بلغ أواخر الثمانينيات من عمره، يكاد لا يقدر على إدارة الأمور اليومية في الدولة، ولو أنه يستمر في الظهور أمام الجمهور. ويوجد حول عبد الله حلقة من الأمراء الذين قد يكونون متوجّسين من سلالة نايف. وبعد وفاته أصبحت هذه الحلقة مكونة من أبنائه المتشددين الذين غدوا أكثر قوة من ذي قبل. ولم يعبّر أبناء نايف عن أي دعم لانتخابات وطنية أو أي نوع من الملكية الدستورية. وكلٌ ذلك من طلال ومدير الاستخبارات السابق، تركي الفيصل، دعا إلى مشاركة الجمهور في صناعة القرار. وقد حذّر طلال من سنوات من الاضطرابات إذا لم يتوصل الملك عبد الله إلى إصلاح سياسي قبل وفاته.

وأثناء الانتفاضات، بدأ طلال بالتواصل مع أتباعه على «التويتر». واستخدامه لهذا النوع الجديد من وسائل الإعلام الاجتماعي، الذي استثمر فيه ابنه ٣٠٠ مليون دولار[٢٤]، أذهل كثيراً من السعوديّين وحرّك بعض الناشطين من الشباب لإرسال تعليقات تتّهمه وأُسرتَه بسرقة أموال البلاد ومصادرة الدخول الوطنية والأراضي الخاصة. وأجاب طلال إنه لا يملك أرضاً في العربية السعودية دون داره في الرياض. وقد سبق أن أشار إلى أن صغار الأمراء لا يتقاضون سوى ٧٥٠ ريالاً سعودياً في الشهر، وليست لديهم أي أملاك أو عقار، وهم غالباً مَدينون. وصوت طلال يعبّر عن المهمّشين سياسياً من أعضاء الأسرة الملكية، وبينهم عدد من النساء.

ومن هؤلاء النساء سارة ابنة طلال، الجريئة في صراحتها؛ وأميرة، زوجة ابنه طلال؛ ولؤلؤة، إحدى بنات الملك فيصل، العضوة في مجلس الشورى عام ٢٠١٣؛ وبسمة، التي تكتب بانتظام في

(٢٢) «Land Deal Seen Boosting Egypt's Property Stock,» <http://arabia.msn. com/business/market/af/2011/June/6513332/land-deal-seen-boasting-Egypt-aspx>.

(٢٣) الصفحة الإلكترونية لأمير طلال: <http://www.princetalal.net/new/index.php>.
وعلى تويتر، انظر: @TalalAbdulaziz

(٢٤) Mark Sweeney, «Twitter Stake Bought by Saudi Billionaire,» *The Guardian*, 19/12/2011.

الصحافة السعودية، وقد ظهرت على التلفزيون، تتحدث عن الفساد وحقوق النساء. وفي مقابلات على الإذاعة البريطانية والتلفزة الإيرانية (القسم العربي) تحدثت عن الوحدة الإسلامية والإصلاح الداخلي في العربية السعودية. وقد وصفتها وسائل الإعلام البريطانية بصفة «أميرة آكتن المنشقة» إشارة إلى دار لها في إحدى ضواحي لندن[٢٥].

ليس بين هذه الأصوات الملكية الناقدة ما يعبّر علناً عن مساءلة الشرعية أو الإجراءات المتصلة بكبار الأمراء. بل إنها تعزّز صدقية آبائهم وإخوانهم وأعمامهم؛ فالانتقادات توجّه غالباً نحو «البطانة» وهم جماعة المستشارين في الدولة والإداريين والخبراء المتّهمين بسوء الإدارة وسرقة الموارد. فهي تتغاضى عن انتقاد الحكومة وتحمي الأمراء الأقدم من المساءلة القاسية في المجال العام. والأمراء المهمّشون غالباً ما ينتقدون المتطرفين دينيّاً، بخصوص الإرهاب والفتاوى التي تعارض تحرير المرأة. فهم دائماً ما يهنّئون الملك على إصلاحاته الاجتماعية، وبخاصة تغييراته التجميلية الأخيرة مثل وعد النساء بالمشاركة في الانتخابات البلدية ومجلس الشورى، والسماح لهن بالعمل في محلات الملابس النسائية وربما في المستقبل في الرقابة تحت سيطرة «هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»[٢٦]. وفي عام ٢٠١٣ عيّن الملك ثلاثين امرأة في مجلس الشورى، إثنتان منهن أميرات.

ثالثاً: البحث عن إصلاح سياسي

منذ اندلاع الاحتجاجات العربية، راحت العربية السعودية تتعرض لضغوط من طبقات المجتمع الأدنى فصاعداً مطالبةً بالإصلاح السياسي. ففي شباط/فبراير ٢٠١١ أُعلِنَت على شبكات التواصل الاجتماعي عريضتان تطالبان بتغيير سياسي. وسارع النظام لحظر تلك المواقع، لكن كثيراً من شباب الناشطين والإصلاحيين المتصلين بتحركات سياسية سابقة كانوا من الموقّعين على تلك المطالب.

وكانت العريضة الأولى بعنوان «إعلان وطني للإصلاح» تطالب بنظام ملكي دستوري[٢٧]. وقام أصحاب العريضة مع أربعين من شباب الناشطين بالمساعدة على نشر تلك العريضة على شبكة التواصل الاجتماعي ومع احتفاظهم بالالتزام بجدول الأعمال الوطني، كانوا يَسعَون إلى نظام اتحادي يحرّر الأقاليم من السيطرة المركزية لوزارة الداخلية. وقد كانوا يخشون، في ضوء الثورة المصرية، أن يقوم المتشدّدون في المعارضة الإسلامية السنّية ـ القائمة في لندن ونظيرتها الجديدة في العربية السعودية، مثل حزب الأمة السلفي ـ باختطاف جدول أعمال الدولة، والسيطرة على الشارع السعودي بعد وفاة عبد الله[٢٨]. وكان الموقّعون يضمّون التّحرّريين (الليبراليين) والإسلاميين

(٢٥) Cahal Milmo, «The Acton Princess Calling for Reform in Saudi Arabia,» *The Independent*, 3/1/2012.

(٢٦) Madawi Al-Rasheed, «The Meaning of Rights for Women,» *World Today* (February 2012).

(٢٧) العريضة والأسماء والتواقيع توجد في: <http://www.saudireform.com/?p=petition> (last accessed 20 April 2011).

(٢٨) مراسلة مع الناشط أحمد عدنان في نيسان/أبريل ٢٠١١.

المعتدلين، مثل محمد سعيد الطيّب، وعلي الدميني، وعبد العزيز القاسم، ومحمد الأحمري، إلى جانب ناشطين شيعة مثل توفيق السيف وجعفر الشايب. ومن بين الموقعين نساء ناشطات في حقوق الإنسان وأكاديميات مثل وجيهة الهويدر، فوزية البشر وفوزية العويني. ويمكن القول إن العريضة كانت وثيقة تحرّرية في إطار إسلامي معتدل.

كانت العريضة تطالب بإصلاحات عاجلة، سياسية واقتصادية واجتماعية وقضائية، بما في ذلك حكم القانون وحماية حقوق الإنسان والمشاركة السياسية والتنمية الاقتصادية العادلة وإزالة الفقر والفساد وانتخاب جميعة وطنية. كما طالبت العريضة بدستور مكتوب ومجتمع مدني مستقل وحكومات إقليمية منتخبة. لم تكن هذه المطالب جديدة، لكنها كانت تعبّر عن عدم رضا بالقائم من رابطة حقوق الإنسان المعيّنة حكومياً. وكان الاستقلال الذاتي الإقليمي ذا أهمية خاصة بعد الفساد وسوء الإدارة في مشاريع التنمية الذي أدّى إلى فيضانات وموتى في عدد من المدن السعودية، مثل جدّة في كانون الثاني/يناير ٢٠١١[٢٩]. وثمة عريضة ثابتة بعنوان «نحو دولة الحقوق والمؤسسات» عبّرت عن الالتزام بالمبادئ الإسلامية. وكانت تطالب بجمعية وطنية منتخبة وبالفصل بين دور الملك ودور رئيس الوزراء وبإنهاء الفساد. كما طالبت بحرية التعبير، وبجمعيات مستقلة، وإطلاق سراح جميع السجناء السياسيين وبسفر الناشطين دون قيود. وكانت العريضة ذات نفَس إسلامي واضح، تتجنّب مصطلحات مثل ديمقراطية، حكومة إقليمية، ملكية دستورية، وتؤكد أهمية التوزيع العادل للثروة والمشاركة السياسية والتمثيل النيابي. وقد دعم ذلك الصَحَوي الإسلامي الشيخ سلمان العودة. وقد اجتذبت العريضة ألوف الموقّعين، ما يدلّ على تنامي التوجّه الإسلامي القائم على الخطاب الإسلامي وحقوق الإنسان معاً[٣٠].

يشير مصطلح «الصحوة» إلى حركة إسلامية معاصرة معقّدة في العربية السعودية، ظهرت كتوجّه قوى بعد حرب الخليج عام ١٩٩٠، عندما اعترض بشدّة عدد من المواطنين البارزين ضد استدعاء قوّات أميركية للدفاع عن العربية السعودية ضد الغزو العراقي. تتكون المجموعة من أعوان الإخوان المسلمين، والنشطاء السلفيّين الإخوانيين المعروفين باسم «السروريين» وإسلاميين آخرين تبنّوا خططاً تتراوح بين المواجهات العنيفة وبين النشاط السلمي ضد النظام السعودي على امتداد العَقدين الأخيرين[٣١]. وقد سُجِن قادة مشهورون من هذه الجماعة المتنوّعة في عقد ١٩٩٠ ثم أُطلق سراح أغلبهم بحلول عام ٢٠٠٠. وقد بقوا هادئين بعد ذلك، ولكن مع انطلاقة الربيع العربي ونجاح الإخوان المسلمين في مصر وتونس، عاودوا الظهور من جديد بخطاب سياسي جديد وخطط. وقد

(٢٩) «Saudi Scrambles Rescue Teams for Jeddah,» Agence France Press (26 January 2011).

(٣٠) توجد العريضة على موقع: <http://dawlaty.com/services.html> (accessed on 20 April 2011).

(٣١) Madawi Al-Rasheed, *Contesting the Saudi State: Islamic Voices from a New Generation* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2007), and Stephane Lacroix, *Awakening Islam: The Politics of Religious Dissent in Contemporary Saudi Arabia* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2011).

احتفلوا بالربيع العربي وأشادوا بالتحشيد السلمي الذي أطاح المتسلّطين العرب. وإلى اليوم، لم ينادوا صراحة بالقيام بتظاهرات في العربية السعودية، بل عارضوا النداء بقيامها في ١١ آذار/مارس، ما تسبب في بقاء تلك النداءات مهملة.

وقد عبّرت كلا العريضتين عن مطالب سياسية معتدلة. فهما لم يطالبا بإسقاط النظام، بل أشارتا إلى نواقص خطيرة وخيبات أمل. ولم تكن هناك تظاهرات كالتي حدثت في مصر. وقد حرِص مؤلفو العريضتين على ألّا يشارك بشكل واضح أعضاء من المعارضة الخارجية، مثل حركة الخلاص الشيعية وحركة الإصلاح الإسلامي في بلاد العرب. وكان واضحاً أن أصحاب العريضتين ابتعدوا عن اتخاذ موقف متطرف تجنّباً للسجن[٣٢]. وقد استدعى المطالبون جداول إصلاحات بين ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٥ وقدّموا الولاء للملك. وكان معظمهم إمّا قُدماء المطالبين بالإصلاح المشهورين، مثل الناصري محمد سعيد الطيّب، والإسلامي عبد الله الحامد وإمّا نشطاء الإنترنت الشباب[٣٣]، الذين قاموا بدور مهم في نشر تلك العرائض. ومع أن الصحافة السعودية قد أهملتهم، إلّا أن أخبارهم قد انتشرت على الفيسبوك والتويتر.

ثمة إحباط واضح وخيبة أمل لدى الملك عبد الله، الذي لم يستطع حتى الآن من تطبيق مطالب تعود إلى عرائض سابقة. وكان الإصلاحيون من جميع الأطياف السياسية قَلِقين حول المستقبل إزاء تقدّم العمر بالملك وعدم وضوح من سيخلِفه. وقد طوّر الملك حاشية شبه تحررية استطاعت إظهاره بصورة مصلح عظيم. وقد خشي كثيرون أن توجّه نايف القائم على أجهزة الأمن مما ورثه ابنه قد تقضي على تأثيرهم وتزيد من القمع. ففي كثير من الأنظمة السياسية المغلقة، يجري بالتدريج إزاحة الموظفين الحاليين عن مواقعهم لفسح المجال لحلقة الحاكم الجديد.

وكان أكبر تحدٍّ يواجه نايف وابنه قد صدر عن منظمة غير رسمية جديدة هي «جمعية الحقوق المدنية والسياسية في العربية السعودية»[٣٤]. وكان المشارك في تأسيسها محمد البجادي، من أهل بُرَيدة، الذي سُجن عام ٢٠١١ بعد اتهامه بتحريض النساء من أقارب السجناء السياسيين بالقيام بتظاهرات وفي عام ٢٠١٢ أعلن الإضراب عن الطعام. وقد اتّهمت المنظمةُ النظامَ بسجن البجادي بعد أن كشف عن الموت تحت التعذيب لمهاجر يماني وطالب بمحاكمة نايف لمخالفة حقوق الإنسان.

تؤكد المنظمة ولاءها للملك عبد الله بوصفه مصلحاً، بينما تحمل على أخيه بوصفه «صنيعة» استخبارات تقليدي، تخالف إجراءاته البوليسية حقوق الإنسان والقانون الإسلامي. وبينما بقي عدد

(٣٢) اتصالات شخصية مع ناشطين سعوديين في آذار/مارس ٢٠١١.

(٣٣) «netizens» يشير هذا المصطلح إلى المواطنين الناشطين على الإنترنت وبخاصة لغرض المناقشات الاجتماعية السياسية.

(٣٤) رابطة الحقوق المدنية والسياسية في العربية السعودية، البيان والتقارير على موقع الرابطة: <http://www.acpra.info/news.php?action=list&cat_id=12>.

من الناشطين في السجن، بقي زعماء المنظمة أحراراً في تحركاتهم، في الأقل على وسائل التواصل الاجتماعي حتى عام ٢٠١٣ عندما وقع الحظر على المنظمة. وثمة المناضل الإسلامي عبد الله الحامد يناصر المنظمة، وهو الذي قضى عدّة سنوات في السجن، ويخضع للاستجواب المنتظم دوريّاً. وفي وقت كتابة هذا الفصل، كان مؤسسو المنظّمة يحكم عليهم بالسجن عشر سنوات.

والآن قد توفّي نايف، لكن سلالته ما تزال تحتفظ بولاءاتها. فابنه محمد الذي عيّن حديثاً وزيراً للداخلية، يسيطر على جهاز أمني كبير، وجماعات دينية تسيطر على التربية الدينية، وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والقضاء وغيرها من المؤسسات الوهابية الدينية والقضائية. فَفي العواصم الغربية، كما في قطاعات من المجتمع السعودي، يُعدّ محمد فاعلاً في مجال التخطيط في الأمن السعودي والدولي، بحكم اشتراكه في الحرب ضد الإرهاب، وقيامه بتهدئة عمليات القاعدة بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١١. ففي بدايات الانتفاضات العربية، أكّد نايف طبيعة الدولة السلفية، وهي حقيقة كان لابنه أن يتولاها في محاولة لترضية الإسلاميين. وهذه الرسالة يجب أن تُفهم في سياق الانتفاضات، وبخاصة في تونس ومصر، حيث أقام الإخوان المسلمون أنفسهم بديلاً من السلطويّات، قابلاً للحياة. وإذ بدا أن الحكومات التي أعقبت الربيع العربي ذات صبغة إسلامية أشدّ وضوحاً، كان على نايف أن يشدد على الصفة السلفية في العربية السعودية في مواجهة المزج الحالي عند الإخوان المسلمين بين الديمقراطية والإسلام. وينتظر لخليفته أن يستمر في تبنّي خطط مضاعفة، لإقناع الغرب أنه لا يمكن الاستغناء عنه لأغراض أمنية وللإبقاء على صورة السعودية الدولة الإسلامية الشرعية الوحيدة في المنطقة، مثلما كان والده يفعل للحفاظ على ولاء السلفيين.

يشارك السلفيون ـ الوهابيون الملتزمون كراهيتهم للشيعة وسندهم المفترض: إيران؛ وكذلك الإخوان المسلمين، الذين يراهم الوهابيون التقليديون متساهلين دينياً ومنقسمين سياسياً (حزب). ويشعر بعض السلفيين الملتزمين برغبة شديدة في ولائهم إلى قوة سياسية تَعِد بالسيطرة على الشيعة، الذين ما يزالون متشككين في معتقدهم وفي منافسيهم المعتدلين نسبياً مثل الإخوان. ومع أن نايف ضمن سجن السلفيين الذين ينتقدونه، إلّا أنه استوعب محافظتهم الاجتماعية. واحدة من الخطط المتّبعة لخنق الثورة الشيعية في الإقليم الشرقي كانت تشجيعه الطائفية الوهابية ضد الشيعة(٣٥). هذا إلى جانب نشر الخطاب الوهابي التقليدي لشَيطنة خطاب الإخوان المسلمين السعودي والسروري، وهما جماعتان منظمتان تعودان إلى الصحويين(٣٦).

(٣٥) Madawi Al-Rasheed, «Sectarianism as Counter-Revolution: Saudi Responses to the Arab Spring,» *Studies in Ethnicity and Nationalism*, vol. 11, no. 3 (2011), pp. 513-525.

(٣٦) الساحة الإسلامية في السعودية معقّدة. ففيها مزيج السلفيين الناشطين سياسياً والسروريين (وهم مزيج من السلفيين والإخوان المسلمين) وحركات هامشية أخرى. لمزيد من التفاصيل، انظر: Al-Rasheed, *Contesting the Saudi State: Islamic Voices from a New Generation.*

إن الانشقاقات السياسية والدينية والفكرية ـ المذهبية في العربية السعودية عشيّة الانتفاضات كانت بين أتباع الملك الذين يباركون إصلاحاته حول الجنسين وبين أتباع نايف من المتشدّدين السلفيين الذين يرون في هذه الإصلاحات تشويهاً للهوية الإسلامية للبلاد. وعندما سمح الملك عبد الله بالاختلاط بين الجنسين في جامعة العلوم والتكنولوجيا الجديدة، قام عضو من مجلس كبار العلماء، هو سعد الشثري، بانتقاد اختلاط الجنسين وانتقاد منهاج الجامعة، الذي لم يوافق عليه المجلس أساساً، ففُصل من المجلس فوراً وتناولته الصحافة بالانتقاد بوصفه منشقاً متشدداً[٣٧].

في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ أعلن الملك أن النساء سيسمح لهنّ بالمشاركة في الانتخابات البلدية وسيُعيَّنَّ في مجلس الشورى في إطار الشريعة[٣٨]. وصرّح بأنه قد تمت استشارة علماء الدين حول هذه القرارات. ثم أعلن رئيس القضاء الشيخ صالح اللُّهيدان أن الاستشارة لم تشمل جميع أعضاء مجلس كبار العلماء حول هذه الإصلاحات، مشيراً إلى أنه ليس جميع كبار العلماء قد وافقوا على ذلك. وقد أصدَرَ بعد ذلك بياناً ضد زيارة النساء احتفالات الجنادرية التراثي الذي يرعاه الملك عبد الله في شباط/فبراير ٢٠١٢، الذي كان المنظمون لتلك الاحتفالات قد شجّعوا فيه الغناء والرقص. وقد رفض الفكرة القائلة إن ذلك الاحتفال مثل احتفالات العيد الذي تشارك فيه النساء. واعتقد كثير من السعوديين أن رأي اللُّهيدان قد شجّع جماعة من المحتَسِبين (وهم رُقَبَاء متطوعون) على الدخول عنوة إلى الاحتفالات. وقد قام الملك بعزل رئيس هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، عبد العزيز الحُميِّن بعدما نشرت الصحف أخبار رقابة الشرطة المفرطة للجمهور. وقد سَرَت شائعاتٌ مفادها أن الحُميِّن قد عُزل لأنه احتج على المعاملة القاسية التي وقعت على النساء عندما قُمن بالتظاهر أمام وزارة الداخلية. وقد حلّ محلّه عالم دين أكثر اعتدالاً، هو عبد اللطيف الشيخ، الذي سبق أن كان مستشاراً للأمير سلمان. ومع أن المجلس نفسه يبقى مخلصاً للملك ولوليّ العهد، إلا أن الأعضاء المتفردين لا يمكن ضمان ولائهم.

إن الاستقطاب المتزايد بين التحرّريين والإسلاميين المتشدّدين قد بلغ ذروته في قضية حمزة كاشغري. هذا شاب في الثالثة والعشرين من العمر يعمل في صحيفة البلاد الإلكترونية، الذي أطلق رسالة يوم المولد النبوي في ٦ شباط/فبراير ٢٠١٢ مع عبارات مشككة حول الله، على صفحته[٣٩]. فقد كان هذا الشاب ينتمي إلى جماعة مناقشات دينية جديدة في جدّة، تجتمع بانتظام في «الجسور» وهي مكتبة خاصة ومقهى. وقد أغارت هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

(٣٧) كتب الصحافي في جريدة الوطن، جمال خاشقجي، نقداً شديداً للشيخ الشثري. انظر: جمال خاشقجي، «الشيخ الشثري وقناة المجد،» الوطن، ٢٠٠٩/٩/٢٩.

(٣٨) «Women in Saudi Arabia to Vote and Run in Elections,» BBC, 25 September 2011.

(٣٩) استرعت قضية حمزة كاشغري اهتماماً عالمياً بعد الدعوة إلى قطع رأسه التي نشرت على «التويتر» مما زاد التوتر، انظر: Amnesty International, «Man Might Face Death Penalty for Tweets: Hamza Kashgari,» Amnesty International (13 February 2012), <https://www.amnesty.org/en/library/asset/MDE23/002/2012/en/3d97adea-6c10-4b82-976d-fobfd926776f/mde230022012en.html>.

على تلك المكتبة بحجة التحقق من وجود اختلاط بين الجنسين في الزوّار الذين كانوا يحضرون محاضرة عبد الله حميد الدين، وهو كاتب في جريدة الحياة ويمني متجنّس من سلالة حميد الدين، الأسرة الحاكمة المنفية عن اليمن[٤٠]. ويُعتقد أن آراءَه عن «إعادة بناء الدين» التي ضمّنها في كتابه الكينونة المتناغمة هي التي أوصت بتأسيس جماعة الجَسور.

ولكن يبدو أن الغارة قد دفعت إليها المناقشات والمحاضرات التي حسبتها الهيئة الدينية «هدّامة». وقد عدّ الإسلاميون تغريدات كاشغري مؤذية وطالبوا بمحاكمته بوصفه مرتدّاً، بينما كانت جماعة من الناشطين تقدّم شكاوى إلى المحاكم المحلّية. وقد اتّهمه كثير من علماء الدين بأنه متأثر بجماعة الجَسور، وبخاصة آراء حامي الدين. وقد أمر الملك بإلقاء القبض عليه، لكن كاشغري كان قد هرب إلى ماليزيا. غير أن الشرطة الماليزية ألقت القبض عليه في المطار وأعادته إلى الرياض[٤١]. ومع أن كاشغري أعلن عن رجوعه عن معتقده وكتب اعتذاراً طويلاً، فلا شك أنه سوف يتعرّض لنوع من العقوبة، إلّا إذا نال عفواً من الملك. وبعد ذلك شعر المتطرّفون الإسلاميون بالقوة وحاولوا، دون نجاح، تقديم شكاوى ضد كتّاب خلافيين آخرين، مثل عالم السياسة والروائي تركي الحَمد وعبد الله حميد الدين. ومنذ آذار/مارس ٢٠١٢، انتقلت جماعة المناقشة المرتبطة بجماعة الشباب للمناظرة إلى الدار الخاصة بالمحامي الشاب وليد أبو الخير، الذي أعطاها اسم «الصمود»[٤٢].

تدور السياسة الرسمية للعربية السعودية حول رعاية جماعات المعارضة والاتجاهات الفكرية والسياسية والدينية، فتسهم بذلك في تماسك المجتمع السعودي المقسّم، فلا يعود قادراً على تحدّي حكم آل سعود. كان بن لادن يوماً يتمتع برعاية رسمية، وكان الأمراء السعوديون أحياناً يتبعون هذه السياسة مع الرعايا السعوديين المتجنّسين. فإذا ما وصلت مثل هذه الشخصيات إلى مراقي الشهرة بحيث تهدّد الهيمنة السعودية، يمكن فصلهم بوصفهم محرّضين أجانب، وتُنزع عنهم جنسيّتهم. كان بن لادن وحميد الدين يمنّيين اكتسبا الجنسية السعودية. وقد أصبح الثاني هدفاً لجدل شديد، يدينه أغلبه بوصفه زيدياً أجنبياً متجنّساً، يُسيء إلى أصالة النقاء الديني السعودي. ومن خلال مناقشاتي مع حميد الدين، تبيّن أنه يُعاني تهديداً خصوصاً من جانب الوعّاظ مثل غمدي

---

(٤٠) عبد الله حميد الدين، الكينونة المتناغمة، ط ٢ (دبي؛ بيروت: دار مدارك للنشر، ٢٠١٢). انظر أيضاً محاضرة شفوية على الإنترنت في تموز/يوليو ٢٠١١، <http://www.4shared.com/music/3JIBTA8G>.

انظر أيضاً مقابلة ضمن برنامج «إضاءات» بتاريخ ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢ على قناة «العربية»: <http://www.alarabiya.net/programs/2012/04/20/209027.html>.

يبّين هذا أن بعض وسائل الإعلام ومنافذها تدعم وتتبنى هذه التوجهات الاجتماعية والفكرية، فتعطيها بذلك انتشاراً أكبر في المحيط العام السعودي، بينما ينادي أمراء سعوديون آخرون بأفكار دينية ومحافظة أكثر تطرفاً.

(٤١) «Malaysia Deports Saudi Journalist Hamza Kashgari,» BBC, 12 February 2012, <http://www.bbc.co.uk/news/world-asia-17001900>.

(٤٢) Walid Abu Al-Khair, «Our Steadfast Pursuit of Free Saudi Arabia,» *Washington Post*, 20/4/2012.

سَنَد الخضر[43]. وقد دفعت قضية كاشغري الشباب السعودي، من أتباع الإسلاميين والاتجاهات التحرّرية إلى إصدار عرائض تنادي باحترام أكبر لمبادئ الإسلام في حالة الأول، وإلى مزيد من التحمّل وحريّة الدين والتنوّع في حالة الثاني. مثل هذه العرائض تصوّر بيانات سابقة من شباط/ فبراير ٢٠١١، وحتى من موجة العرائض في عقد ١٩٩٠ وعام ٢٠٠٤.

قامت تقنيات الاتصال الجديدة مثل فيسبوك وتويتر بدور مهم في الانتفاضات العربية[44]. وهي تكثّف المناقشات في العربية السعودية. كما تزيد كذلك من الاستقطاب بين أولئك الذين يريدون مزيداً من الانفتاح في المجال الاجتماعي وبين من يريدون الإبقاء عليه أكثر قيوداً يهاجم التحرريون والإسلاميون بعضهم برسائل على صفحات التويتر. فمثلاً، الشيخ ناصر العُمر[45] العضو السابق في مجلس كبار العلماء، قال للحكومة بوجوب العودة إلى الطريق القويم في الإسلام وتطبيق عقوبة الردّة (قطع الرأس) لأناس مثل كاشغري. وقال إن الاتفاق بين الدولة وبين العلماء يعتمد على تطبيق الشريعة والتمسّك بمبادئ الإسلام. ثم ذكّر الحكومة أن العلماء ساعدوا في دحر عنف الجهاديين ومنعوا الربيع العربي من الوصول إلى السعودية بتوجيه الشباب نحو طاعة الحكام. وكان في هذا إشارة إلى فتوى المفتي عبد العزيز الشيخ التي تمنع التظاهرات والعصيان المدني أثناء الانتفاضة المصرية. وقد حذّر العُمر: إذا لم تحترم الحكومة الإسلام وتقضي على الفسوق والردّة، فإن العلماء قد يسحبون ولاءهم وربما قد يحرّكون الناس ضد الحكومة. والمعروف عن العُمر أنه يهاجم الأمير فيصل، وزير التربية وصهر الملك لسماحه بالاختلاط بين الجنسين في المؤتمرات التربوية. وقد أصدر كذلك عدة آراء دينية ضد الشيعة. أما قضية كاشغري فما تزال غير محلولة وهو قابع في السجن.

وتقدّم القيادة السعودية في السنّ تفيد من الاستقطاب الاجتماعي والديني، الذي يؤجّل وقد يمنع ظهور سياسة وطنية موحّدة. وقد أوجدت الانتفاضات شعوراً متعاظماً بالتوقّع بين الناشطين السعوديين بوجه عام. وخلافاً للسلفيين، يرحّب الصَحَويّون بالنجاح الأخير للأحزاب الإسلامية في شمال أفريقيا والكويت. لكن التحرّريين يترددون في القيام بأي عمل قد ينال من الحكومة ويزيد شعبية الإسلاميين. وهذه الانقسامات يؤجّجها الخصام بين عبد الله ونايف وبين رعايتهما الفئات الاجتماعية والفكرية والدينية المتعارضة. ويخشى التحرّريون أن سقوط آل سعود سوف يقوّي أشباه العمر، ويدمّر الفرص المحدودة التي نَعِموا بها في ظل عبد الله. وقد خشي الكثيرون أن نايف

---

(٤٣) لندن، ١٠ أيار/مايو ٢٠١٢. انظر أيضاً: Carool Kersten, «Dissonance or Harmony? Critical Muslim Thinking in Saudi Arabia,» <http://caroolkersten.blogspot.co.uk/2012/04/dissonance-or-harmony-critical-Muslim.html>.

(٤٤) Mark Lynch, *The Arab Uprising: The Unfinished Revolution of the New Middle East* (New York: Public Affairs, 2012), and Jeffrey Alexander, *Performative Revolution in Egypt: The Power of Cultural Power* (London: Bloomsbury, 2011).

(٤٥) لمزيد من التفاصيل، انظر: عبد العزيز الخضر، السعودية، سيرة دولة ومجتمع: قراءة في تجربة ثلث قرن من التحولات الفكرية والسياسية والتنموية (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠١٠)، ص ١٦٨ ـ ١٧٠.

سيُنمّي أتباعه الدينيين على حسابهم. ومع أن نشطاء الشيعة مستمرّون في التظاهر، فإن الكثيرين منهم يخشون أن ضعف النظام السعودي قد يقوّي التيار الوهابي. وفي زمن كتابة هذا الفصل، كانت قوات الأمن قد قتلت عدداً من نشطاء الشيعة أثناء تظاهرات في القطيف، ووضعوا كثيراً من الآخرين على قائمة المطلوبين. وتستمر وسائل الإعلام السعودي بوصف المتظاهرين الشيعة بالمجرمين والأوباش، تحرّكهم إيران للنيل من الأمن الوطني. ينتقد المتطرفون الدينيّون إصلاحات الملك الاجتماعية الصغرى، وقد يفضّلون أن يروا سيطرة أكبر على الفئات التحررية.

والحلقة الملكية المنقسمة على نفسها توزّع النشطاء الدينيين والسياسيين على مجتمع يعادلها في الانقسام على نفسه. وعلى الرغم من المحاولات الخجولة نحو سياسة وطنية موحّدة، تبقى الخلافات الشديدة حول طبيعة ووجهة الإصلاحات. يتحرك جيل الشباب حول شكاوى عامة. وهذه الاحتجاجات الصغرى سوف يكون لها أثر متراكم، يصل بالنتيجة إلى النيل من الحكم الملكي المطلق والفساد والقمع والمحسوبية وعدم المساواة. ولكن في المدى القصير، تبقى «الجماهير» السعودية منقسمة على نفسها، وبوسع النظام أن يدّعي القيام بدور الحَكَم. ومع أن تقنيات التواصل الجديدة قد أثبتت فائدتها وسيلةً في الانتفاضات العربية بتوحيد الجماهير المتنوّعة، فإن هذه التقانة تقسّم الجماهير السعودية وتؤخّر التحشيد الوطني عبر انقسامات راسخة، بخطاب طائفي، وتعصّب قَبَلي، وشرخ مذهبي ـ فكري يعلو على الوحدة. والاستجابات الرسمية للانتفاضات تردّد صدى اضطراب داخلي، يؤكد أن السياسة الخارجية يغلب أن تعكس صورة الحركيات المحلية.

رابعاً: الاستجابات السعودية للانتفاضات: احتواء، ثورة مضادة، وثورة

في البداية، أدانت العربية السعودية الثورات وطبيعتها التحويلية، ودعمت النظامين التونسي والمصري. وقام العلماء الرسميون بإطلاق اسم فتنة على التظاهرات، باستدعاء تراث سنّي طويل يمنع الاحتجاج السلمي والعصيان المدني. وقد أبرزت الصحافة الرسمية ما سبق من اضطرابات دموية في تلك الثورات وما نتج منها من مستقبل غير موثوق.

أدان علماء السعودية الرسميون محمد بوعزيزي عندما أحرق نفسه يوم ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ فألهبَ ثورة عارمة في تونس[٤٦]. فقد منحت العربية السعودية لجوءاً للرئيس زين العابدين بن علي في ١٤ كانون الثاني/يناير وتجاهلت المطالبة بإعادته إلى البلاد. وقد سوّغ سعود الفيصل ذلك بمفهوم الضيافة العربية. ومع أن تونس كانت مهمة للعربية السعودية لعلاقات الأمن والاستخبارات التي كان نايف قد أسّسها، إلّا أن تونس لم تكن أساسية للتأثير السعودي في شمال أفريقيا. وفوز

(٤٦) «Tunisian Suicide Protester Mohammed Bou Azizi Dies,» BBC, 5 January 2011, <http://www.bbc.co.uk/news/world-Africa-12120228>.

حزب النهضة الإسلامي بقيادة راشد الغنوشي ما كان إلّا ليخيّب أمل القيادة السعودية. وقد سبق للغنوشي أن رُفض طلبه تأشيرة دخول إلى العربية السعودية، فبقي مترفّعاً عن قيادتها طوال سنوات اغترابه. وفي أثناء الانتفاضات، قامت ابنته سُميّة بمهاجمة النظام السلطوي في العربية السعودية واستقبال بن علي[٤٧]. وبعد فوزه في الانتخابات هاجم الغنوشي الرياء السائد في بلاد مثل العربية السعودية وهو يتحدث عن منهاجه الإسلامي الذي لا يفرض تطبيق الشريعة الإسلامية، وأشار إلى أنه في البلاد التي تفرض الحجاب على النساء، فإنهن يُبادرن إلى نزعه في أول فرصة، بإشارة خفيفة إلى العربية السعودية.

كانت العربية السعودية بين بعض الأقطار العربية التي لم تُهنّئ الحكومة الانتقالية في تونس بعد الثورة. ورئيس الوزراء حمادي جبالي لم يقُم بزيارة العربية السعودية حتى شباط/فبراير ٢٠١٢[٤٨]. كانت إسلامية تونس المعتدلة تمثل تهديداً حقيقياً، بعد أن قام الإسلاميّون السعوديون، والصّحويّون بخاصة بالتعبير عن بهجتهم بنجاح حزب النهضة، واصفين إيّاه بالنهضة الإسلامية في بلد كانت العلمانية الرسمية فيه قد فشِلت في إضعاف التزام المجتمع بالمُثل الإسلامية. وقد أفرَدَت القيود على الحريات العامة والشخصية منذ قيام الثورة، متابعة بشدة أخبار ملاحقة الإسلاميين النساءَ غيرَ المنقبات في أبهاء الجامعة التونسية. وفي مقابل ذلك، شجّعت قناة الجزيرة الإسلام المعتدل عند الإخوان المسلمين وفروعهم في أقطار مثل تونس وليبيا ومصر. ومن المفارقة أن وسائل إعلام العربية السعودية عبر العالم العربي مثل قناة العربية، وجريدتي الشرق الأوسط والحياة، كانت تنتقد هذه التطوّرات لكنها بقيت ساكتة عن تجاوزات حقوق الإنسان في العربية السعودية. وقد أبرزت الصحافة السعودية فكرة أن الحريات الشخصية، المفروض أنها كانت مَصونة تحت حكم السلطويين المخلوعين والتي وعَد بها السلطويون الباقون مثل الملكية السعودية، هي أولى الضحايا عند فوز الإسلاميين في الانتخابات[٤٩].

لم تَمنح السعودية لجوءاً آمناً للرئيس المصري المخلوع حسني مبارك، ولو أن النظام كان يودّ لو فعل ذلك. فاستضافة مبارك كانت ستُغضِب الناشطين في مصر، وتثير عداوة الفاعلين الدوليين مثل الولايات المتحدة التي تبدو أنها قد رضيت بخروجه. وبعد تنازل مبارك في ١٢ شباط/فبراير ٢٠١١، وعدت العربية السعودية القوات المسلحة المصرية بمساعدة قيمتها ٤٠ بليون باوند[٥٠].

---

(٤٧) Soumaya Ghannoushi, «Egypt Haunts Saudi Arabia Again,» *The Guardian*, 11/6/2011.

(٤٨) «Tunisian PM Due in Riyadh on 2 Day Visit,» *Saudi Gazette* (28 February 2012), <http://www.saudigazette.com.sa/index.cfm?method=home.regcon&contentID=20120218117810>.

(٤٩) هذه الفكرة شائعة أيضاً بين بعض الصحفيين في الغرب، انظر: John Bradley, *After the Arab Spring: How Islamists Hijacked the Middle East Revolts* (New York Palgrave, 2012).

(٥٠) «$4 Billion Saudi Aid for Egypt,» *Arab News*, 19/5/2011, <http://www.arabnews.com/saudiarabia/article420017.ece> في آذار/مارس ٢٠١٢ أعلن وزير المالية المصري أن وزارته لم تتسلّم أية شيكات من العربية العربية السعودية، وبذلك ينفي ادّعاءات وزير الخارجية السعودي، سعود الفيصل، بأن العربية السعودية قد حوّلت أموالاً إلى مصر، انظر: «وزير المالية المصري يردّ على سعود الفيصل: الشيكات لم تصل وكلامك دبلوماسي،» القدس العربي، ٢٠١٢/٣/٢.

وأثناء نفي مبارك إلى شرم الشيخ، سرت إشاعات غير مؤكدة بأن السعوديين كانوا يخططون لهروبه. وقد جاءت الجولة الأولى للانتخابات بالمتوقّع من انتصار الإخوان المسلمين، وبغير المتوقّع من تأسيس حزب النور السلفي الجديد. وقد حسب سعد الدين إبراهيم، عالم الاجتماع والناشط في المجتمع المدني، أن الأموال السعودية والقطرية قد وجدت طريقها إلى الإخوان المسلمين[٥١] ومع أنه من الصعب إثبات ذلك، فربما كانت العربية السعودية قد دعمت السلفيين في مصر لمواجهة الإخوان المسلمين. ومن المؤكد أكثر من ذلك أن النظام السعودي قد ساند المجلس الأعلى للقوات المسلحة ماديّاً، لضمان إبقاء الإسلاميين من جميع الأطياف هادئين تحت رقابة القوات المسلحة المصرية.

لم تعُد السعودية قادرة على الدعم المصري في المنطقة العربية. فالانفتاح الجديد في المحيط العام في مصر، بما في ذلك المحيط الإعلامي، قد أنهى السكوت عن خضوع البلد سابقاً لجدول الأعمال السعودي. وعلى قناة تلفزيون ON التي يملكها القبطي نجيب ساويرس، الذي أسس حزب الأحرار، نجد نقاشاً مستمراً حول «التخلّف» السعودي المزعوم ورقابة السلفيين المتطرّفة. والتظاهرات أمام السفارة السعودية دعماً للسجناء المصريين في السعودية أصبحت متكررة بعد الثورة. وفي عام ٢٠١١ قامت العربية السعودية بمنع السفر إلى مصر لكلٍّ من محمد سعيد الطيّب، الناصري، والشيخ سلمان العودة، الإسلامي، وهما من الناشطين السعوديين.

لقد كافأت السعودية نظام مبارك لإسكات نقد العربية السعودية وللتعاون الدبلوماسي والاستخباري طويل المدى، ونَعِمت بدعم مصر لموقف السعودية ضد إيران. يعمل في العربية السعودية أكثر من مليون مصري، وإذ كانت السعودية مستعدّة لطرد أعداد كبيرة من المقيمين، مثل المهاجرين اليمنيين عام ١٩٩٠ خلال حرب الخليج، فإن النظام يتردّد في تكرار العملية بسبب تغيّر السياق الإقليمي. وطالما بقيت مصر ضعيفة اقتصادياً وغير مستقرة سياسياً، فإن السعودية وأقطار الخليج الأخرى تقدر على إبعادها عن المنابر الإقليمية، مع الحفاظ عليها قُدرة رمزية في أوقات الأزمة الإقليمية. لكن العربية السعودية تحتاج مصر بقدر ما مصر تحتاج العربية السعودية، وبخاصة في احتمال المواجهة مع إيران. وعلى الرغم من مخاوف السعودية من الإخوان المسلمين، فإن النظام سيحاول احتواء الثورة المصرية من طريق الإعانات، والدبلوماسية الخفيّة، والتعاون مع الخدمات العسكرية والاستخبارية. وعلاقة مصر مع ولي العهد الأمير نايف، الذي سبق أن اتّهم المنفيّين من الإخوان المسلمين المصريين بقيادة الشباب السعودي نحو التطرّف، وإطلاق موجة

---

(٥١) «مفكر مصري بارز يتهم السعودية وقطر بضخ ملايين الدولارات على جماعات سلفية وإخوانية مصرية،» عرب تايمز، ٢٠١١/١٢/١٧، <http://www.arabtimes.com/portal/news_display.cfm?Action=&Preview=No&nid=10054&a=1>.

من الإرهاب شملت البلاد بعد أحداث ٩/١١، بقيت علاقة هشّة[٥٢]. وقد أوضح أركان الإخوان المسلمين أن المنظمة لا تهدف إلى تصدير الثورة المصرية إلى أقطار مجلس التعاون الخليجي وأنها تلتزم باستثمارات الخليج التي أُبرِمَت قبل الثورة[٥٣]. والمحاكم المصرية سوف تحقق فقط في الاستثمارات المشبوهة التي تمّت في عهد مبارك[٥٤]. وتبقى العربية السعودية مُتحسّبة من أي تقارب بين الإخوان المسلمين في مصر وبين إيران. واحتواء الثورة يخدم مصالح السعودية، لأنها لا تطيق وجود ديمقراطية قائمة على الإسلام في واحدة من أكبر الأقطار العربية السنّية، من دون أن تخاف من عدواها المذهبية ـ الفكرية. وفي الوقت الحاضر يكون أشدّ سلاح تأثيراً ضد مثل هذه التطورات داخل العربية السعودية هو تنمية التيار السلفي المحلّي المتطرف الداعي إلى الهدوء، والذي يشجب التراخي الديني الإخواني المزعوم، والعقيدة الفاسدة، والذرائعية السياسية، مع منع الاحتجاج السلمي.

وقد بقيت العربية السعودية صامتة في البدء عن الانتفاضة الليبية. لم تكن ليبيا تشكل خطراً مباشراً على العربية السعودية، وقد وَعَدت الثورة بالتخلص من عدو كبير. وبينما كانت قطر والإمارات العربية المتحدة والأردن تشارك اسمياً مع الناتو في القصف الذي أنهى نظام القذافي، اكتفت السعودية بالدعم الشفوي. فمشاركة دول الخليج قد ضمنت إمكان احتواء الثورة الليبية بسهولة، وأن سقوط القذافي لا يمكن أن يكون إلّا في خدمة المصالح السعودية. وكان أمام العربية السعودية انتفاضة أخرى، أشد خطراً، يجب معالجتها لاقترابها من السعودية: اليمن[٥٥].

كانت السعودية، لزمان طويل، تعدّ اليمن خطراً أمنياً وكانت تتدخل في سياستها الداخلية منذ عقد ١٩٣٠[٥٦]. إضافة إلى التدخّل المباشر والإعانات إلى شيوخ القبائل والناشطين، كانت العربية السعودية تتعاون عسكرياً مع النظام اليمني. فقد أسهمت في قصف الحوثيين الزيديين في صعدة في عام ٢٠٠٩، دعماً للرئيس علي عبد الله صالح. كما دعمت المؤسسات السلفية في وسط منطقة الزيدية، مثيرة بذلك توتراً داخلياً[٥٧]. وابتداءً من ٢٠٠٥ نجحت العربية السعودية في طرد عمليات القاعدة بعزو المشاكل اليمنية إلى النزعة الإسلامية القتالية. في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، عندما

(٥٢) إتهامات نايف ضد الإخوان المسلمين تناقش، في: Al-Rasheed, *Contesting the Saudi State: Islamic Voices from a New Generation*, p. 77.

(٥٣) Sultan al-Qasimi, «The Brotherhood and Gulf Security,» *Egypt Independent*, 23/2/2012.

(٥٤) تدهورت العلاقات بين الإمارات العربية المتحدة والإخوان المسلمين في آذار/مارس ٢٠١٢ عندما قام الشيخ القرضاوي بإدانة الإمارات بسبب طرد السوريين الذين تظاهروا ضد بشار الأسد، وبعد أن أعلن رئيس الشرطة أن الإخوان إلى جانب إيران يشكلون الخطر الحقيقي على الخليج العربي.

(٥٥) انظر الفصل الثاني عشر من هذا الكتاب.

(٥٦) Gregory Gause III, *Saudi-Yemeni Relations: Domestic Structure and Foreign Influence* (New York: Columbia University Press, 1990).

(٥٧) Laurent Bonnefoy, «Salafism in Yemen: A «Saudisation»,» in: Al-Rasheed, ed., *Kingdom without Borders: Saudi Arabia's Political, Religious and Media Frontiers*, pp. 245-262.

تجمّع اليمانيون في ساحة التغيير في صنعاء لإسقاط صالح، ارتعدت فرائص العربية السعودية، وسارعت في الحال إلى محاولة السيطرة على الثورة. وتحت مظلة مجلس التعاون الخليجي، استطاعت السعودية ترتيب «الاتفاق اليماني» الذي ضمن الحصانة للرئيس صالح مقابل تحويل السلطة إلى نائبه عبد ربه منصور هادي. وقد أجّل صالح التوقيع[٥٨]. وقد تلقّى علاجاً صحياً في العربية السعودية بعد محاولة اغتياله في صنعاء، وبقي في السعودية فترة من الزمن قبل العودة إلى صنعاء في طريقه إلى الولايات المتحدة لمزيد من العلاج.

ومع أن الانتفاضة اليمنية كانت أكثر تعقيداً مما تستطيع السعودية التعامل معها عن بُعد، فإن المتظاهرين كانوا يدركون تدخّلات السعودية بدعم الجماعات القديمة من القبائل اليمانية، وقدماء الناشطين، والشخصيات العسكرية في نظام صالح. وفي إحدى المناسبات راحوا يهتفون: «اليمن مُش البحرين» في إدانة واضحة للتدخل السعودي وتذكيراً للقيادة السعودية أن اليمن لا يمكن السيطرة عليها بسهولة السيطرة على البحرين. وفي وقت كتابة هذا الفصل، يبدو أن العربية السعودية قد نجحت في تجنّب حدوث الأسوأ ـ وبخاصة ظهور مناخ سياسي معادٍ وغير متوقّع. انتُخب هادي رئيساً في شباط/فبراير ٢٠١٢، لكن النظام اليماني السابق بقي على حاله، ولم يُمسّ إلّا جزئياً وإلى جانب الحدود المضطربة بين البلدين، وخطر القاعدة والحوثيين في الشمال، أرادت العربية السعودية الحفاظ على تأثيرها في اليمن بتشجيع ثورة مضادة خلف قناع من المفاوضات.

في البحرين وحدَها مارست العربية السعودية تدخّلاً عسكرياً دون المفاوضات وكذلك من أجل مصالحها الداخلية الخاصة[٥٩]. كانت العربية السعودية مصممة على الحفاظ على الملكيات في دول مجلس التعاون الخليجي وعلى تحقيق نصر على إيران في البحرين. ففي ١٤ شباط/ فبراير ٢٠١١، زحف المتظاهرون على دوّار اللؤلؤة في المنامة، حيث كانت قوّات الأمن تحاول السيطرة على الموقف[٦٠]. وقد شكّلت دول مجلس التعاون الخليجي سياسة لدرء الثورة عنها ودعم حكام آل خليفة السنّة. وهذه الاستجابة السريعة أكّدت دور العربية السعودية قوّة ثورة مضادة في المنطقة. تواصل البحرين تقوية علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي، وتأمل باتحاد سريع لدول المجلس. وأثناء قمة مجلس التعاون عام ٢٠١١، أعلن الملك عبد الله وجوب التحرك من التعاون إلى الوحدة، ووافقت البحرين بحماسة. وفي مقابل ذلك، في شباط/فبراير ٢٠١٢، قال رئيس البرلمان الكويتي أحمد السعدون إنه يشكك في إمكان الاتحاد مع دول فيها المزيد من السجناء السياسيّين، في إشارة إلى العربية السعودية[٦١].

(٥٨) Gabriele von Bruck, «When Will Yemen's Night End?,» *Le Monde diplomatique* (July 2011).

(٥٩) انظر الفصل الرابع عشر من هذا الكتاب.

(٦٠) Bill Law, «Bahrain Protest Prompts Global Concerns,» BBC, 15 February 2011 <http://www.bbc.co.uk/news/world-middle-East-12471243>.

(٦١) «Kuwait Parliament Speaker Says GCC Union Unlikely,» Al-Arabiyya, 21 February 2012, <http://www.al-arabiya.net/articles/2012/02/21/196034.html>.

يواصل حاكم البحرين، حمَد آل خليفة، القول إن الثورة قد حرّكتها مؤامرة إيرانية للنيل من الحكم السنّي، وهو قول يروق للعربية السعودية ونظامها. ومع ذلك، لم يبيّن تقرير من البحرين دليلاً واضحاً على دور مباشر لإيران في انتفاضة البحرين(٦٢). ويشير التقرير إلى أن القوات السعودية قد دخلت البحرين لحماية الأبنية الحكومية، ولكن لا يوجد دليل على أنها ساعدت على إخماد الثورة. ولكن، بسبب رغبة السعودية في الحفاظ على الحكم الملكي في الجزيرة العربية والخوف من نظام تدعمه إيران على حدودها الشرقية، بقيت العربية السعودية تنظر إلى الانتفاضة البحرينية على أنها ثورة طائفية مدعومة إيرانياً. ومع أن الوضع ما يزال ملتهباً، فإن الثورة المضادة للعربية السعودية سمحت لها بادّعاء نصرٍ على إيران في هذه الجزيرة الخليجية الصغيرة.

رحّبت العربية السعودية بالثورة السورية. وعندما طالت المواجهات العنيفة بين قوات الأمن والثوار، خرج الملك السعودي على صمته في تموز/يوليو ٢٠١١ وألقى خطاباً ينطوي على بعض التضامن مع الشعب السوري(٦٣). وافقت العربية السعودية على إرسال مراقبين من الجامعة العربية إلى سورية، لكن الوفد أخفق في إيقاف سفك الدماء. وانتقل الملف السوري إلى مجلس الأمن في الأمم المتحدة، وأخفق كذلك في وضع حدّ للأزمة. وقامت روسيا والصين في منع إصدار قرار يطالب بشار الأسد بالتنحّي.

على المستوى الرسمي، كانت العربية السعودية، التي لها علاقات حميمة مع بشار ووالده، متردّدة في البداية في الاستجابة إلى نداءات العلماء لتسليح الجيش السوري الحرّ، أو الاعتراف بالمجلس الوطني السوري، أو دعم النداءات للجهاد في سورية. ولكن التّوتر الأخير مع إيران حرّك السعوديين لفرض عقوبات على النظام السوري كمقدمة لإسقاط الأسد وحرمان إيران أهم حليف لها في المنطقة. وقد سحبت العربية السعودية سفيرها من سورية، وفي شباط/فبراير ٢٠١٢ اتخذت موقفاً شديداً من بشار: فقد أعلن سعود الفيصل دعمه تسليح الثوّار السوريّين بعد مؤتمر أصدقاء الشعب السوري، الذي حضره مندوبون عن ستّين بلداً، وانعقد في تونس في شباط/فبراير ٢٠١٢(٦٤). وقد خرج مندوب العربية السعودية من المؤتمر لدى سماع اقتراح تونسي لإنهاء الأزمة بالمفاوضات، وإعطاء بشار خروجاً آمناً وتشكيل حكومة انتقالية. وبنهاية شباط/فبراير ٢٠١٢ تبيّن أن العربية السعودية كانت تسلّح الثوار، على الرغم من عدم وجود إجماع دولي(٦٥). ومع أن النظام

---

(٦٢) «Report of the Bahrain Independent Commission of Enquiry,» 10 December 2011, <http://www.bici.org.bh/BICIreportEN.pdf>.

(٦٣) «Danger in Syria,» <http://www.arabnews.com/opinion/editorial/article485528.ece>.

(٦٤) «Saudi Delegation Pulls out of «Friends of Syrian People» Delegation in Tunis Citing Inactivity,» Al-Arabiyya, 24 February 2012, <http://english.alarabiya.net/articles/2012/02/24/196751.html>

(٦٥) Jonathan Schanzer, «Saudi Arabia is Arming the Syrian Opposition,» *Foreign Policy* (27 February 2012), <http://foreignpolicy.com/2012/02/27/saudi-arabia-is-arming-the-syrian-opposition>.

ولكن يبقى تسليح السعوديين للثوّار السوريين موضع خلاف. والخوف الأساس عند الإدارة الأمريكية يتعلق بخبرة الجهاد عند الأفغان حيث كانت مشاركة السعودية في رعاية المحاربين الجهاديين تتصل ببروز الجهاد على مستوى عالمي. =

السعودي كان يرى في نهاية سلالة الأسد نهاية السلام السوري، فإن دعمه للثور ينبع من ثلاث مسائل. الأولى، مشاكل الشيعة السعوديين في ثورتهم المستمرة في القطيف التي تُعزى إلى التدخل الإيراني والعلاقات التاريخية الحميمة بين الشيعة والنظام السوري[٦٦]. والثانية أن النظام السعودي يستعرض قدراته الدينية بإظهار الدعم للسوريين السنّة ضد ما تراه النظام العلوي الكافر. والثالثة، أن النظام السعودي يفضل أن يرى نظاماً سورياً سعودي الاتجاه لكي يُضعف التأثير الإيراني في كلٍّ من دمشق وبيروت، حيث تضاءلت التأثيرات السعودية بعد خسارة سعد الحريري رئاسة الوزارة، فكلّما ظهر التحدّي من الشيعة السعوديين مع استعداد لمناطحة النظام، وكلّما زاد شعور الأغلبية السنّية بالقلق بسبب تأخّر الإصلاحات والوعود، زادت رغبة الحكومة السعودية في متابعة السياسات الإقليمية الهجومية ضد «العدوّ الشيعي الصفوي» وحلفائه العرب المحليّين. وفي حزيران/يونيو ٢٠١٣، بدا واضحاً أن الأزمة السورية أصبحت ميداناً كاملاً للعداوة بين العربية السعودية وإيران. وتنتظر العربية السعودية انهيار النظام السوري ولكنها تبقى في خشية من احتمال قيام نظام بديل بتوجّه إسلامي متطرّف، يؤلّف حكومة في سورية قد لا تكون مخلصة للقيادة السعودية.

خاتمة

شهدت العربية السعودية نقاشات حامية، واحتجاجات حقيقية وأصيلة بين الأقلية الشيعة وبين الأغلبية السنّية، وكانت استجابة القيادة العجوز لها الكفاح من أجل الأمن والبقاء. وفي وقت كتابة هذا الفصل، بقيت في نطاق المطالب المحدّدة المناقشات المكثّفة بين قدامى السياسيّين والناشطين الدينيّين، إلى جانب احتجاجات متناثرة ومتطرّفة وتحشيدات على الأرض بين النساء والشباب والعاطلين من العمل، والموظفين في الحكومة والقطاع الخاص، والطلبة. ولم تتماسك هذه الأصوات المنشقّة في ما يدعوه جون تشالكرافت في هذا الكتاب باسم «الفعل الخِصامي الجَموح»[٦٧]. لقد أضافت الانتفاضات العربية إلى الأعباء الداخلية للنظام وشجّعت السعوديين على الجهر بانتقاد جريء للنظام، بينما كانت أقليّة صغيرة تسير في تظاهرات.

ولكن يبدو أن أعداداً كبيرة من شباب الناشطين قد تحرّكوا نحو منتديات فعلية، حيث نجد نداءات للإصلاح وحتى لإسقاط آل سعود. ومع أن السعوديين كانت لديهم شكاوى مختلفة، فإن هذه وحدها لم تكن كافية لإطلاق «فعل خصامي جموح» يؤدي إلى ثورة. وتستمر القيادة في تقسيم الجمهور حسب اعتبارات إقليمية، وطائفية وجنسية، ومذهبية فكرية، وسياسية، لكي تمنع هذه

= يقدّم مارك لينش رأياً معاكساً حول التدخل العسكري في سورية. انظر: Marc Lynch, «Pressure Not War: A Pragmatic and Principled Policy Towards Syria,» (Policy Brief, Centre for New American Security, February 2012), <http://www.cnas.org/files/documents/publications/CNAS_PressureNotWar_Lynch.pdf>.

(٦٦) ابتداءً من عقد الثمانينيات بدأت شخصيّات المعارضة الشيعية بتأسيس وجودها في سورية، حيث كان نظام الأسد يغض الطرف عن نشاطها. لمزيد من التفاصيل انظر: Ibrahim, *The Shi'is of Saudi Arabia.*

(٦٧) انظر الفصل السابع من هذا الكتاب.

الفئات من التكتّل في تيار وطني موحّد بهدف مشترك هو معارضة الهيمنة السعودية. أما الذين يتخطوّن هذه الحدود فهم سرعان ما يُلجمون، ويُتّهمون بالنيل من الأمن، ومتابعة جداول أعمال أجنبيّة.

باستثناء الأقلية الشيعية، يبقى الشعب هادئاً، مع بعض التحركات التي تتنامى تحت السطح، وتتخذ شكل عرائض وتظاهرات وتناقضات حادة حول مختلف القضايا الاجتماعية والسياسية. وفي مقابل الانتفاضات العربية، يبدو أن السعوديّين منشغلون بالتحارب الداخلي، الذي لا يمكن أن يكون إلّا لمصلحة القيادة. فقد أعادوا توجيه احتجاجهم إلى الداخل، وأصبحوا أكثر جرأة في كشف سوء الإدارة الرسمية والفساد والمقالب في البطانة الأوسع، مما امتص شيئاً من غضبهم وإحباطهم، تاركين القيادة في موقع الحكم المحايد، بينما في الواقع هي المسؤول الأكبر عن الانقسام والمثالب.

استجابت العربية السعودية إلى الانتفاضات حسب مصالح الأسرة الحاكمة، التي تفضل الأمن والوضع الراهن على التغيّر والديمقراطية، في داخل البلاد وخارجها معاً. لذا فالقيادة اتّبعت خططاً متنوّعة. فالثورات في شمال أفريقيا كان ينظر إليها على أنها تنشر الفوضى والانشقاق ويمكن أن تنال من التأثير السعودي. والثورات في البحرين واليمن كان يُنظر إليها على أنها خطر يتهدد التفوّق السعودي، بينما الثورة في سورية تُعدّ فرصة لتسجيل أهدافٍ داخلية ودولية.

ومن المفارقة أن دولة تدّعي الحكم حسب المبادئ الإسلامية، ولكنْ، نجد العربية السعودية تخشى صعود الإسلاميين إلى السلطة، سواء في داخل البلاد أو في أقطار مجاورة. ثمة تياران إسلاميان إقليميان يقلقان القيادة السعودية: الإخوان المسلمون والسلفيون، اللذان قررا دخول السياسة من طريق الانتخابات والمؤسسات الديمقراطية. تقوم الشرعية السعودية على تبنّي رموز إسلامية كالادّعاء بأن «القرآن دستورنا» مع تطبيق الشريعة. والأقطار التي أطاحت السلطويين العلمانيين تتبنّى الآن شعارات إسلامية معتدلة، كذلك. وبرلماناتها الجديدة المنتخبة تضم أكثرية إسلامية قادمة من الإخوان والسلفيين معاً. فالقيادة السعودية تفقد مُؤهلاتها الإسلامية الفريدة، وهي حريصة على احتواء الانتفاضات بطريقة تُبقيها المثال الإسلامي الوحيد في المنطقة. واحتمال أن تقوم الدول المجاورة بجمع السياسة الإسلامية إلى الديمقراطية أمرٌ يهدّد هذا المثال، لذا فهو خطر يتهدد الدولة السعودية.

والخطر الفعلي الذي يواجه العربية السعودية في مقابل الانتفاضات العربية يبقى خطراً داخلياً. فثمة على مستوى القيادة جيل من شباب قُدامى الأمراء يحرصون على تثبيت مواقعهم في القمة من مستوى الحكومة. ففي وقت كتابة هذا الفصل، ضمن محمد بن نايف موقعه وزيراً للداخلية، وصار أخوه حاكماً للمنطقة الشرقية، بينما بقي سلمان وليّاً للعهد، حريصاً كذلك على ضمان أبنائه في مواقع حيوية. ويبقى الملك عبد الله، على ما يبدو رئيس الدولة الموقّر، غير قادر على تسيير أمور

الدولة بسبب تقدّمه في العمر، لكن ابنه مُتعِب يقود الحرس الوطني السعودي. وأي نزاع مفتوح بين الجيل الثاني من الأمراء يتهدد الاستقرار في النظام. وطالما بقي الأمراء المهمّشون سياسياً يتلقون المكافآت المالية من دون مواقع سياسية ويلتزمون الهدوء فبإمكان النظام استيعابهم. وقد يشكل الأمير طلال مصدر إزعاج نتيجة مقابلاته الإعلامية، لكنه لا يمثل تهديداً خطيراً للنظام لأن قاعدته الإسنادية تفتقر إلى أساس عسكري كبير. وإلى الآن تمتلك سلالة آل نايف السيطرة على الأمن والحاكمية الإقليمية للمنطقة الغنية بالنفط، بينما يمسك ابن عبد الله بزمام الحرس الوطني. ومن الصعب تصوّر آخرين من قُدامى وشباب الأمراء يتحدّون إخوتهم الأقوياء وأبناءهم.

وعلى المستوى الاجتماعي، يتخذ التحرّك بين الأغلبية السنّية أشكالاً جديدة في تظاهرات صغيرة دعماً للسجناء السياسيّين، تجري كل أسبوع تقريباً. وقد ينزع الإسلاميون السعوديون في المستقبل إلى التخلّي عن هُدنتهم مع النظام ويعلنون عدم رضاهم عن السياسة بطرق غير الاحتجاج الفعلي. ولكن يبدو، حتى الآن، أنهم لم يواجهوا صراحةً النظام الذي يبدو أنه قد استوعب انشقاقهم باقناعهم أنه المدافع الأكبر عن مصلحتهم ضد الشيعة المتمرّدين في الإقليم الشرقي وضد الإيرانيين سندهم المزعوم. وأغلب الإسلاميين السعوديين الآن مشغولون بالانتفاضات السورية، منتظرين انهيار نظام الأسد وحلفائه. ويبدو أن السياسة الطائفية قد حوّلت اهتمام الإسلاميين السعوديّين عن الانشغال بالسياسة المحلية.